

تحرك عاجل

فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات تعرضت للاغتصاب وهي حامل الآن ولا تزال في خطر

لا تزال باراغواي تحرم هذه الفتاة التي اغتصبها زوج أمها من الحق في الحصول على السلامة الصحية والبدنية والنفسية، بل والسلامة على حياتها. إنها حامل في شهرها الخامس تقريبا.

رغم الطابع الاستعجالي لهذه الحالة، فإنه بعد مرور عشرة أيام على تأكد حمل هذه الفتاة البالغة من العمر عشر سنوات، لم تنشئ السلطات في باراغواي لجنة مستقلة ومتكونة من خبراء من تخصصات مختلفة. يجب أن تضم اللجنة على الأقل خبراء في قطاع الصحة واختصاصيين في علم النفس وعاملين في مجال الخدمات الاجتماعية لتقييم وضع هذه الفتاة تقييما شموليا على أن تأخذ في الاعتبار صحتها البدنية والنفسية، وتضع رهن إشارتها جميع الخيارات المتاحة بغية حماية حقوقها كإنسان.

واكتشف مستشفى ترينيداد للأمومة والطفولة يوم 21 أبريل/نيسان أن هذه الفتاة حامل في أسبوعها الحادي والعشرين عندما ذهبت إليه برفقة أمها تشكو آلاما في بطنها. وإلى حد الآن، لم تبادر الدولة في باراغواي إلى جعل جميع الخيارات متاحة أمامها بغية التحكم في هذا الحمل العالي المخاطر والذي نتج عن الاغتصاب، ومن ضمنها الإجهاض. لقد مرت أربعة أيام على مطالبة أمها بإنهاء حملها طواعية بسبب صغر سنها والمخاطر العالية على صحتها وحياتها.

إن من واجب الدولة أن تقدم فورا المعلومات الكاملة بشأن المخاطر البدنية والنفسية المحتملة الناجمة عن الحمل، وأن تتيح لها جميع الخدمات التي قد تكون ضرورية لحماية حياتها وسلامتها البدنية والعقلية على المدى القريب والمتوسط والبعيد. إن إعطاء الأولوية لإنشاء لجنة تضم خبراء من تخصصات مختلفة لتقييم وضعها الذي اكتسب وضعا استعجاليا لهو عين حماية حقوق الإنسان.

لم تف الدولة إلى حد الآن بواجبها في حماية هذه الفتاة. لقد قصدت عدة مراكز طبية منذ شهر يناير/كانون الثاني الماضي وهي تشتكي من أوجاع في المعدة. قيل لها إن الأمر يتعلق بطفيليات أو ورم، ولم تتمكن هذه المراكز الطبية من اكتشاف الحمل. وسبق أن قدمت أمها السنة الماضية شكاية بشأن الانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها ابنتها لكن المدعين لم يباشروا تحقيقا في الموضوع، كما لم يقدموا إجراءات من أجل حماية

الفتاة لأنهم اعتبروا أنها لا تواجه خطراً. ولم يبدأ التحقيق بشأن الانتهاكات الجنسية مع زوج أمها إلا عندما ظهر عليها الحمل. وهرب الجاني المزعوم، وبالتالي يتجنب الآن مواجهة العدالة. وُضِعَتْ أمها في السجن إذ تواجه تهماً بإهمال واجبها في العناية بابنتها وبالتواطؤ مع زوجها في الانتهاكات. نُقِلَت الفتاة يوم 29 أبريل/نيسان إلى دار خاصة بالأمهات الشابات.

يرجى الكتابة فوراً باللغة الإسبانية أو بلغتك الأصلية لحث السلطات في باراغواي على:

- إنشاء لجنة تضم خبراء من تخصصات مختلفة فوراً لتقييم وضع الطفلة بسرعة وبشكل شمولي
- وضمان حقوق الإنسان الخاصة بها، ولاسيما الحق في الحياة، والسلامة الصحية والبدنية والنفسية؛
- الوفاء بالتزاماتها الدولية وحماية حقوق الإنسان (الدولة)، من خلال ضمان حصولها (الطفلة) على جميع المعلومات الممكنة والخدمات الطبية بغية التحكم في هذا الحمل الذي ينطوي على مخاطر عالية نتيجة تعرضها للاغتصاب، بما في ذلك خيار الحصول على خدمات الإجهاض الآمن؛
- إجراء تحقيق مستقل ونزيه في الاغتصاب وجلب الجاني إلى العدالة.

يرجى إرسال المناشدات قبل 12 يونيو/حزيران 2015 إلى:

رئيس باراغواي

Sr. Horacio Cartes

Palacio de Gobierno

El Paraguay Independiente entre O'leary y Ayolas.

Asunción, Paraguay

Email: horaciocartesjara@gmail.com

presidenciaparaguay@gmail.com

طريقة المخاطبة: Dear President/ Estimado Señor Presidente

المدعي العام

Dr. Javier Díaz Verón

Chile c/ Ygatimí

Asunción, Paraguay

Fax: +595 21 415 6152

Email: fdiaz@ministeriopublico.gov.py

طريقة المخاطبة: Dear Attorney General/ Estimado Fiscal General

كما يرجى إرسال نسخ إلى:

CLADEM Paraguay

Email: coordi@cladem.org

وابعثوا بنسخ أيضاً إلى الممثلين الدبلوماسيين المعتمدين لدى بلدكم. ويرجى إرفاق العناوين الدبلوماسية المحلية الواردة أدناه:

الاسم، العنوان 1، العنوان 2، العنوان 3، رقم الفاكس، البريد الإلكتروني، طريقة المخاطبة.
كما يرجى التشاور مع مكتب فرعكم، إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه. هذا أول تعديل للمناشدة رقم UA 100/15. معلومات إضافية:

www.amnesty.org/en/documents/AMR45/1554/2015/en/

تحرك عاجل

فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات تعرضت للاغتصاب وهي حامل الآن ولا تزال في خطر

معلومات إضافية

لا يسمح بالإجهاض في باراغواي سوى عندما تكون حياة المرأة أو الفتاة في خطر. وما عدا ذلك، فإنه حتى عندما ينتج الحمل عن الاغتصاب أو سفاح ذوي القربى أو عندما يتعرض الجنين لتشوهات خلقية جسيمة، لا يسمح بالإجهاض. ينتهك قانون الإجهاض الذي يقيد الحالات التي يجوز فيها إجراء الإجهاض القانون الدولي لحقوق الإنسان.

تنص المادة الثالثة من اتفاقية حقوق الطفل على أنه "في جميع الإجراءات المتعلقة بالأطفال، سواء قامت بها مؤسسات عامة أو خاصة للرعاية الاجتماعية، أو محاكم أو سلطات إدارية أو هيئات تشريعية، فإن ضمان المصلحة العليا للطفل يجب أن تكون أولى الأولويات". تتطلب لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة من جميع الدول الأطراف فيها بما فيها باراغواي أن تضمن على الأقل للفتيات، اللاتي يواجهن مخاطر صحية أو تكون حياتهن في خطر أو تعرضن للاغتصاب أو سفاح ذوي القربى، الحق في الإجهاض.

الاسم: فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات (حجب الاسم)

الجنس: أنثى

تحرك عاجل: 15/100

رقم الوثيقة: AMR 45/1586/2015

التاريخ: 01 مايو/أيار 2015